مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (06)، العدد (02)، السنة (2021)، ص 235 - 252
ISSN : 2602-5566 EISSN :2716-8999

أهمية عرائض أهالي الزيبان خلال القرن التاسع عشر في كتابة التاريخ المحلي للمنطقة

The importance of the petitions of the people of Zeban during the nineteenth century in writing the local history of the region

مختار هواري*[1]

[1] جامعة باتنة 1- الحاج لخضر (الجزائر)، mokhtar.houari@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/09 **تاريخ القبول:2021/06/29**

ملخص:

تتناول الورقة البحثية الموسومة بـ: أهمية عرائض أهالي الزيبان خلال القرن التاسع عشر في كتابة التاريخ المحلي للمنطقة دراسة دور العريضة في كتابة التاريخ. فهل يمكن لهذه الأخيرة أن تكون مصدرا من مصادر الكتابة التاريخية أمام نقص المصادر المحلية الخاصة بتاريخ المنطقة خلال القرن التاسع عشر.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، حاولنا أولا تحديد دور الوثيقة الأرشيفية في الكتابة التاريخية. ضبطنا بعدها تعريف العرائض الأهلية ثم قدمنا أمثلة تطبيقية لبعض العرائض التي وجهت من طرف سكان منطقة الزيبان للسلطات الإستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر. قمنا بعدها أيضا بتوظيف هذه العرائض والشكاوي وما حوته من معلومات في كتابة تاريخ المنطقة خلال فترة العرائض المقدمة. ولعل النتيجة التي توصلنا إليها هي أن العريضة أو الشكوى وثيقة أرشيفية يمكن لها تغطية نقص المصادر المحلية لكن مع ضرورة نقدها ومعرفة سياقها وطبيعتها. وفي الأخير، دعونا الباحثين الى التنقيب عنها حيث تفتح أفاقا بحثية رحبة أمامهم.

كلمات مفتاحية: وثائق أرشيفية؛ عرائض؛ زيبان؛ تاريخ ؛ مدرسة استعمارية

Abstract :

The research paper tagged with: The importance of the petitions of the people of Zeban during the nineteenth century in writing the local history of the region. Is it possible for the latter to be a source of historical writing, given the lack of local sources on the history of the region during the nineteenth century?

To answer the problem, we first tried to define the role of the archival document in historical writing. After that, we set the definition of civil petitions, and then provided practical examples of some of the petitions that were directed by the inhabitants of the Zeban region to the French colonial authorities during the nineteenth century. We then also employed these petitions and complaints and the information they contained in writing the history of the region during the period of the petitions submitted. Perhaps the conclusion we reached is that the petition or complaint is an archival document that can cover the lack of local resources, but with the need to criticize it and know its context and nature. Finally, we invited researchers to explore it, as it opens up broad research horizons for them.

Key words: Archival documentation; Pétitions; Ziban; History; Colonial school.

* مختار هواري

1-مقدمة:

يواجه الباحث في التاريخ المحلي وخاصة دارس التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر نقصا فادحا في المصادر المحلية التي يمكن الاعتماد عليها لكتابة بحث متوازن بعيدا عن النظرة الأحادية التي تعتمدها المدرسة التاريخية الكولونيالية في كتابة تاريخ أي منطقة، والتي تقوم على تقارير وكتابات الإداريين وضباط المكاتب العربية من أمثال: لويس رين Louis Rinn وفيرو Feraud وغيرهما، وتاريخ منطقة الزيبان لم يكن بعيدا عن ذلك. وأمام قلة الشهادات الشفوية والمعالم المادية التي ضاعت مع التقادم - القرن التاسع عشر- وبسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مست المنطقة، لم نجد أمامنا سوى البحث عن الوثائق الأرشيفية، وتعتبر العرائض والشكاوي الأهلية أحد الحلول أمام الباحث لتغطية عجز المصادر المحلية. لذلك سأحاول في هذه الورقة البحثية أن أعالج إشكالية أهمية الوثائق الأرشيفية بشكل عام والعرائض الأهلية بشكل خاص في كتابة تاريخ منطقة الزيبان.

هذه الدراسة من حيث دراسة العرائض والشكاوي ليست بجديدة، فهناك دراسة قامت بها الباحثة فتيحة سيفو Fatyha Sifou بعنوان:

La Protestation Algérienne contre la domination Française :plaintes et pétitions (1830-1914) وهي عبارة عن دبلوم للدراسات المعمقة بجامعة أكس أون بروفانس بفرنسا والتي تبقى غير كافية لرأب الصدع الذي خلفته المدرسة التاريخية الاستعمارية في كتابة تاريخنا المحلي دون الرجوع للمصادر المتعددة. جديد الدراسة الخاصة بنا هو دراسة عرائض سكان منطقة بذاتها وهي منطقة الزيبان خلال الفترة الكولونيالية من القرن التاسع عشر.

2- المؤرخ والمادة الأرشيفية:

يعتمد المؤرخ في كتابته للأحداث التاريخية على مجموعة من الأدوات والعلوم المساعدة لمحاولة إعادة تشكيل الأحداث كما وقعت، لا كما يشتهيها الباحث أو عشيرته، لذلك كان دوما ما يُطلب من المؤرخ أن يتحرى الموضوعية حتى ولو كانت قاسية عليه وعلى ذويه، ذلك أن التاريخ عبر، والعبرة قد تكون بإنجازات إيجابية قام بها أجدادنا تهز وجداننا، وترفع من هممنا، و تصنع فينا مركبا داخليا يشعرنا بالاعتزاز والفخر والولاء للوطن. وربما إذا كتبنا تاريخنا بشكل نزهه دون أخطاء وقعنا في المحظور، وأُصبنا بالنرجسية وتضخم الآنا، وربما يدفعنا ذلك الى أن لا نرى أخطاءنا، ونسير نحو اجترار مآسينا. وقد تكون العبرة في التاريخ أيضا بوجود أحداث سلبية وقع فيها أجدادنا لا تشرفنا وتخدش كرامتنا، ولكن لا مندوحة أمام المؤرخ النزيه إلا ذكرها وإبرازها وفق سياقها التاريخي الذي وقعت فيه، وهكذا تتمكن الأجيال من تجنب أخطاء الماضي، وتسعى لتلافيها وربح الوقت من خلال إدراك مكامن الأخطاء.

ليؤرخ الباحث لفترة تاريخية ما، عليه أن لا يستند لأهوائه، بل إلى المادة الخبرية المتوفرة لديه من الوثائق الأرشيفية، والشهادات الشفوية، والشواهد المادية والتي لا يُسلم بها إلا بعد أن يخضعها الى المنهج التاريخي السليم، ويتأكد من صحتها، ثم يشرع في إعادة رسم المشهد التاريخي (واضح، 2008، صفحة156) فالمؤرخ هو صاحب القضية، وهو المدافع، وهو القاضي، و هو هيأة المحلفين معا. لكنه كقاض لا يُبعد أي دليل مهما يكن إذا كان يمت إلى القضية بصلة. وفي تاريخنا صفحات مشرقة من الجهاد والاستماتة والذود عن الوطن، وفيها من الانتكاسة والآلام ما يدمي في بعض الجوانب. (بن منصور، 2000،صفحة 7).

إن أهم ما يستند عليه المؤرخ في كتاباته هي الوثائق الأرشيفية المصففة والتي يخضعها للنقد الخارجي والباطني ليتأكد من سلامتها ويتعرف على سياقها التاريخي ويتحسس الظروف النفسية والجغرافية والمادية لصاحبها حتى يعيد رسم المشهد كما وقع. ويجب أن لا تخضع النصوص التاريخية لخطاب مسبق عن المجتمع والتاريخ، فيخل بأسس البحث العلمي الموضوعي خاصة إذا عجز المؤرخ عن الفصل بين قناعاته السياسية والفلسفية وأعماله في حقل التاريخ، فإذا قام بلي عنق النصوص وسقط في التكلف والإسقاط المتعسف تصبح الوثائق نفسها سجينة خطاب ايديولوجي (السعداني، 2000،صفحة 26) كما فعل مع الوثائق الأهلية معظم مؤرخي المدرسة الاستعمارية. وتعتبر العرائض والشكاوي التي قدمها الجزائريون بصفة عامة وسكان منطقة الزيبان بصفة خاصة للإستعمار الفرنسي إحدى أهم الوثائق الأرشيفية التي تعطي لنا وجهة نظر الفئة المغلوبة على أمرها إبان الفترة الاستعمارية، وهي بذلك مهمة للغاية، خاصة إذا علمنا أن معظم ما يستند عليه الباحثون فيما تعلق بالمقاومة والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر هو الاستعانة بالمادة الأرشيفية التي دونها المستعمر، وكتبها بخلفيات إيديولوجية استعمارية تبريرية، لكن العرائض والشكاوي هي صوت الأهلي الذي أباح على بعض مما كان يقاسيه.

إن تاريخ الجزائر بحاجة إلى استكمال جانبه الواقعي من خلال الاهتمام بمصادر الطرف الجزائري خاصة العرائض والشكاوي التي قدمت للمستعمر الفرنسي أو تلك التي كتبت على دفات الجرائد، فمؤرخو المدرسة الاستعمارية عمدوا إلى تجاهله واعتمدوا على مصادر الطرف الغالب (المُستعمر) (قنان، 2016،صفحة 6-7) . فما هي العرائض؟. وكيف يمكن أن تكون مادة خبرية تسمح بكتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي المحلي؟.

3- تعريف العرائض والشكاوي

تعرف العرائض والشكاوي بأنها تلك الرسائل الموجهة من الأهالي الى الإدارة الاستعمارية الفرنسية أو باتجاه لجان التحقيق البرلمانية التي كانت تشكلها الهيئات الفرنسية أو باتجاه اللجان المشكلة للاستشارات التشريعية والعقارية. تضمنت هذه الرسائل التماسات وإشعارات وشكاو بالمظالم التي لحقت بهم خاصة بعد الانتفاضات الشعبية بدعوى تقصي الحقائق.

تختلف العرائض عن الشكاوي كون العرائض تتكلم بالضمير الجمعي أي على سكان الجزائر كافة أو سكان عرش بأكمله عكس الشكوى التي تحمل طابع شخـــصي حيث تقدم من شخص أو عائلة (سيفو، 2010،صفحة 33). ولكن من المفيد أن نُذكر بأن هذه اللجان الفرنسية المختلفة غالبا ما تشكلت لتمويه الرأي العام، وسعت فقط للوصول الى الأسباب التي أدت الى الانتفاضات بغية التحكم فيها مستقبلا دون السعي لإنصاف الأهالي.

وصل للإدارة الاستعمارية الفرنسية كم هائل من العرائض الأهلية على ما يبدو. و قد استعملها الأعيان والأئمة والتجار وأيضا شيوخ الأعراش للمطالبة باسترجاع أوقافهم وممتلكاتهم و نذكر على سبيل المثال لا الحصر عريضة آغا العرب محي الدين بن لمبارك في رسالته للملك الفرنسي سنة 1832 والتي استنكر فيها أعمال النهب وطالب بالتعويض. وتعتبر عريضة حمدان خوجة وابراهيم بن مصطفى باشا الى وزير الحربية في جوان 1833 والتي تحتوي على 22 صفحة من أهم العرائض الأولى (سيفو ،2007، صفحة179). والظاهر أن هناك عدد كبير من العرائض التي وصلت إلى الإدارة الاستعمارية، ويبدو أنها لم تلق الاهتمام اللازم. في هذا الصدد كتب شارل روبير آجيرون في شأنها يقول: " وصلت الى ديوان الحكومة أكداس من الشكاوي، لم يشرع في دراستها إلا سنة 1875" (أجيرون، 2007، صفحة 58) وكانت هذه العرائض بمجرد أن تصل الحاكم العام يرسلها مباشرة الى مصالح الشؤون الأهلية لتبدي رأيها فيها.

تعتبر العرائض غاية في الأهمية، ولكن لابد أن نلفت انتباه الباحث والمؤرخ الى أن العرائض بقدر ما نستفيد من معلوماتها القيمة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وحتى السياسي، إلا أنه علينا أن نميز طبيعة هذه العرائض من خلال موضوعاتها، ومن خلال أطراف الشكوى- المدعي والمدعي عليه- ومحاولة معرفة الظروف النفسية المحاطة بكاتبها. فهناك عرائض كيدية ضد بعض القياد والشيوخ، وقد تكون السلطات الفرنسية وراءها بسبب عدم رضاها عليهم، أو محاولة استغلالها لابتزازهم وتخويفهم لأجل الولاء أكثر للسلطات الفرنسية، وهو شرط لأجل الحفاظ على مناصبهم. وأحيانا يكون مُرسلها متطلع لمنصب، فيكيد لشيخه ولقايده أملا في تعويضه. وربما عانى القياد والشيوخ خاصة إبان حكم الجمهورية الثالثة من هذه الظاهرة، إذ كانت نقمة الكولون والإداريين كبيرة ضد مظاهر المملكة العربية السابقة والتي كان القياد أحد وسطائها وهم حلفاء للسلطة العسكرية. وربما يكون هناك إيعاز من أنصار الحكم المدني لبعض الأهالي حتى يرفعوا شكاويهم ضد الشيوخ والقياد وتلجأ السلطات العليا لتطبيق الحكم المدني، فيُسمح للمستوطنين والإداريين بتولي زمام الأمور بدلا عن الضباط العسكريين ووسطائهم- القياد.

لا بد على الباحث من التنبيه أيضا الى أن الشكاوى التي تُقدم ضد السلطة الفرنسية أو ضد الكولون أو ضد الأحكام الإدارية هي عادة ما لا تتضمن كل الحقيقة خوفا من إنزال العقوبات بالشاكين نظرا لنفوذ المدعي عليه. و هكذا غالبا ما تكون عبارة عن رجاء والتماس للتخفيف من

حدة الأحكام، أو مجرد إشارات الى بعض الأضرار التي لحقت بهم من ممارسات الإداريين والعسكريين. أما العرائض المقدمة الى لجان التحقيق أو لجان التشريع أو لجان المسح العقاري فغالبا ما تكون جريئة. أما العرائض التي ترفع ضد ضباط المكاتب العربية، أو القياد، أو الكولون فهي عرائض غير محسوبة العواقب، فغالبا ما يُلحق بالشاكي الأذى من المدعي عليهم نظرا لنفوذهم لدى مصلحة الشؤون الأهلية المخولة لإبداء الرأي في الشكوى وتقديمها للسلطات العليا. في هذا الشأن عثرت على وثيقة أرشيفية تعالج عريضة رفعها بعض أعيان عرش البوازيد في بسكرة ضد قايدهم بن قانة، غير أن رأي مصلحة الشؤون الأهلية كان عدم إنصاف هؤلاء الأعيان، بل طالبت بإنزال العقوبة ضدهم، و مما جاء في رأي ضابط هذه المصلحة: " أما فيما يخص الثمانية الذين أمضوا الشكوى والمرسلة لكم، فمحمد بن لقرع ومحمد بن لعرش وعيسى بن محمد هم شيوخ سابقين عُزلوا تبعا لتهم خطيرة ضدهم من المديرين، والتهمة ثابتة بعد التحقيق، فهؤلاء الثلاث شيوخ يلاحظ عليهم دائما المعارضة و الشقاق، أما الممضي الرابع المسمى بلقاسم بن انصير فهو رجل غني وعدو لنا ... وفي هذه الظروف أقترح - ولكي نعطي مفهوما حازما لدحض كل الدسائس- عقابهم لمدة شهرين سجنا قاسيا في عين الباي لكل من محمد بن لعرش ومحمد بن لقرع وعيسى بن محمد وبلقاسم بن انصر المتسببون الرئيسيون في الإحتجاج" (A.O.M , 2006, 2H 87). هذه العريضة كانت ضد القايد بن قانة والذي كان يحظى بنفوذ قوي لدى الإدارة الاستعمارية بكل مستوياتها.

و هكذا فالعرائض التي رفعها الجزائريون هي مصدر مهم لفهم كثير من الأحداث، و هي مظهر من مظاهر المقاومة لإيصال معاناتهم للسلطات العليا، رغم ما قد يلحق بهم من أذى. وفي الحين سأحاول أن أورد نماذج تطبيقية لبعض العرائض وأستخرج منها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الزيبان وأشكال المقاومة فيها خلال القرن التاسع عشر.

4- الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية بمنطقة الزيبان من خلال عرائض وشكاوي الأهالي

تُوفر العرائض بما تحويه من معلومات إحصائية للمواشي والحبوب ومقدار الضرائب المفروضة وذكر للملكيات والأراضي الغابية المصادرة صورة للباحث عن الوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها منطقة ما، كما توفر معلومات أخرى تسرد لنا الأعراش وفروعها، و معلومات عن التحالفات والشبكة الاجتماعية في أي منطقة، وأحيانا نجد أن بعض العرائض تقدم لنا حتى عدد الخيم وعدد أفرادها وهو ما يسمح لنا بمعرفة ديموغرافيا الأعراش، كما يمكن أن نستفيد منها حتى في الجانب السياسي خاصة فيما يتعلق بعلاقة السكان بالوسطاء (القياد) وبالإدارة الاستعمارية .

لتطبيق ذلك حصلت على عرائض من الأرشيف الفرنسي سواء من مركز أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس، أو في أرشيف الجيش البري بقصر فانسان، أذكر منها:

عريضة مرفوعة من عرش لبوازيد ببسكرة ضد القايد أحمد بولخراص بن قانة قايد العرب لغرابة (الزاب الغربي) بتاريخ جويلية 1875، حيث رفعوا شكوى ضده للحاكم العام ومما جاء فيها أن القايد قد جار عليهم بالظلم والفساد بواسطة تحريض الشيوخ ضد العرش، وتحريض العرش ضد الشيوخ، ونشر الفتن بينهم. في البداية اعتقدوا أن الجور من مشايخهم، غير أنهم تأكدوا لاحقا أن شيوخهم مُظلومون من بن قانة. (A.O.M , 2006, 2H 87)

قدم هؤلاء للباحث إذا صورة عن طبيعة العلاقة التي كانت قائمة خلال الفترة الإستعمارية بين القايد وشيوخه والسكان. لقد كان القايد يتاجر في مناصب الشيوخ فهو يعزل هذا ليعين ذاك ويأخذ أموالا نظير تعيينه له، ومما يؤكد ذلك ما ذكروه من أنه قد عزل إثنا عشر شيخا بلا ذنب (بلا وسخ حسب تعبيرهم) وأخذ مقابلهم صنوف من الكباش. تقدم لنا هذه العريضة أيضا فكرة عن قيمة الرشاوي التي يأخذها القايد من الشيوخ المعينين الجدد، إذ كان يأخذ 1500 فرنكا عن كل شيخ يعينه سنتين أو ثلاثة، ثم يعزله، مما جعل صنيعه هذا يحدث فتنة في العرش و يغرس الكراهية في أوساطهم حسب تعبيرهم. (A.O.M , 2006, 2H 87)

أكد الشاكون في هذه العريضة أيضا أن علاقتهم بشيوخهم قد كانت حسنة، وأنها توترت بفعل القايد. لقد كان القايد حسب هؤلاء يطلب من شيوخ العرش جمع الضرائب دون أن يقدم لهم الوصولات. وأمام عدم استطاعة الشيوخ مناقشته نظرا لنفوذه لدى الإدارة الإستعمارية، كان الشيخ كل شهر يأخذ الغرامات من السكان دون تقديم وصولات الاستلام المعمول بها حتى لا تكون حجة عليه.

لقد سمحت لنا هذه العريضة أيضا بمعرفة نفوذ القايد بن قانة مع ضباط المكتب العربي حيث أن هذا العرش رفع شكواه الى الحاكم العسكري بباتنة والذي بدوره حولها الى العقيد كروز ضابط المكتب العربي ببسكرة، ويبدو أن أولاد بن قانة - ردا على هذه الشكوى- اجتمعوا بعدها بالشيوخ وكبراء عرش البوازيد لمناقشة الامر. وأمام خوف الشيوخ وكبراء عرش البوازيد من العقاب الذي سيلحقهم من آل بن قانة، اضطروا للاعتراف لضابط المكتب العربي ببسكرة ببطلان الشكوى. أرجع سكان عرش البوازيد موقف هؤلاء الى أمرين: الخوف من بن قانة أو أنهم أخذوا عن ذلك مقابل. استطرد السكان بعد ذلك في ذكر سيرة آل بن قانة فأكدوا جورهم منذ العهد التركي، وأن من يرفع شكوى ضدهم يعاقب لذلك فهم لا يستطيعون فعل ذلك. وقد ذكروا ما كان يأتي على لسان آل بن قانة من أن لهم نفوذ قوي لدى السلطات الإستعمـــارية، وأنهم قد عزلوا نقبـــاء وجنرالات وعقداء، وأن السيد كروزي ضابط المكتب العربي صديقهم، والشكوى حينما تذهب الى السلطات العليا تعود إليه فيبطلها، وذكروا الضباط الذين ادعى آل بن قانـــة بأنهم وراء عزلهم و هم الجنرال(كالفيه) والقبطان (دماكو) والعقيد (دي فيفي) والقبطـــان (طالـــشوا) وسي علي بـــاي بوعكـــاز وسي المهوب بن شنوف (A.O.M , 2006, 2H 87).

تقدم العريضة معلومة اقتصادية قيمة حيث تورد ما قدمه العرش من غرامات مع ذكر السنوات مما يسمح بمعرفة الأحوال الاقتصادية حيث جاء فيها أنه، وفي سنة1872، دفعوا 10050 فرنكا عن كل بعير وعشرين شاة، ودفعوا ما يعادل 50050 فرنكا عن عشرين عنزة. أما سنة 1873 فقد دفعوا 10027 فرنكا. (A.O.M , 2006, 2H 87)

من خلال عريضتهم يبدو أنهم قد تحسسوا الأمر لدى شيوخهم بداية من سنة 1874 فأطلعوهم على المحـــاضر(الجرايد حسب تعبيـــرهم) وتأكدوا أن القـايد كان يغشهم لأن كل شيء كـان بيده. لقد كـان -حسبهم- يقوم بتغييـــر مقدار اللازمـة (A.O.M , 2006, 2H87) وهـــي غرامـــة النخيـــل (مرمول، 2013 ،صفحة180)، فإذا جاءت ألفا يزيد على الشيخ ألفين بغير علمه، وإذا جاءت الغرامة الحربية والتي هي عبارة عن غرامة ما بعد الإنتفاضات مقدارا، يدعي أن هذا أمر الحكام. وللتحايل حسبهم يضع محضرين: واحد يتحاسب به مع السلطات وهو حقيقي، وآخر مفتعل ومضخم يتعامل به مع السكان. للنظر في هذا الأمر، اجتمع كبراء العرش سنة 1875. (A.O.M , 2006, 2H87).

المعلوم تاريخيا أن استخلاص الغرامات بالإقليم المدني يقوم به موظفون منسوبون إلى الإدارة يسمون قابضين أو خزناجية، أما بالإقليم العسكري -وهو حال الزيبان- فيقوم بذلك قواد الأعراش ويراجعه رؤساء محاكم أمور العرب، أما استخلاص المال فيقوم به كل قائد في دواره والذي يجب أن يكون له دفترا مبين فيه العدد الواجب دفعه على كل غارم، ويسلم له القايد ورقة يقطعها من الدفتر ويبقى اصلها في الدفتر(مرمول،2013، صفحة 183 -184). ويبدو أن نفوذ بن قانة جعله يتحايل على السكان إذ لم يقدم لهم الوصلات التي بامكانهم ادانته بها.

تقدم العريضة معلومة اقتصادية واجتماعية قيمة حول الثروة التي تمتلكها الأعراش. ففي سنة 1875 كان لدى عرش السلمية ومنهما فرقة أولاد سلطان وأولاد محمد الشيخ الصحراوي بن بزيد عدد 240 بعيرا، و كان لأولاد أسهل و أولاد غدير وشيخهم المسعود بن ساعد 1050 بعيرا، وكان لعرش حمان منهم فرقة أولاد مغيث وأولاد السبيع وشيخهم خالد بن مهد 1300 بعيرا، أما فرقة أولاد سحبان وشيخهم الحسين بن حمزة فقد كان عندهم 1500 بعيرا، وفرقة الجبابرة وشيخهم الشليح بن الضو 950 بعيرا، وفرقة أولاد ادريس وشيخهم سي محمد يحي بن بوزيد 830 بعيرا. هذه المعطيات الإحصائية تعطي لنا صورة مصغرة عن الثروة الحيوانية، خاصة الإبل المتواجدة في المنطقة، كما تفيـــدنا في الدراسة الاجتماعيـــة حيث تقدم لنا الفرق المشكلة لعرش البوازيـــد وأسماء شيـــوخهم. (A.O.M , 2006, 2H87)

إن لم تكن هذه العريضة كيدية ضد آل بن قانة، نستطيع أن نستخلص منها معلومة مهمة وتتمثل في شراء منصب شيوخ العرش بتواطأ القياد، كما أن قيمة الرشاوى المعطاة وأسماء من دفعها تجعلنا نستأنس بصحتها، فالقايد بن قانة مثلا عندما أراد أن يعزل الشيوخ ويعوضهم

بآخرين قبض منهم عمولات. لقد أوردت الوثيقة في ذلك أمثلة: فقد دفع أحمد بن الجبري 2000 فرنكا ليعزل شيخ السلمية الصحراوي بن بوزيد، ودفع محمد بن الخيران مبلغ 1500 فرنك لكي يتولى منصب الشيخ المسعود بن ساعد، كما دفع بتق بن الفرطاس 3000 فرنك حتى يُعين بدلا عن الشيخ رحمان، ودفع الفضلي 1000 فرنك لكي يتولى بدلا من الشيخ الحسين بن حمزة. (A.O.M , 2006, 2H87)

نفس الممارسات حدثت في عرش البوازيد. فلتولي مشيخة لجبابرة، دفع محمد الأقرع 1000 فرنك لكي يتولى مكان الشيخ شليح، ودفع محمد بن عمر 2000 فرنك ليتولى مشيخة أولاد أدريس مكان محمد بن يحي بن عبد الله، أما شيخ أولاد سليمان سي محمد يحي فقد دفع قويدر بن الزنداوي للقايد 1000 فرنك ليتولى بدلا منه، وعُزل شيخ الدرايسة ليتولى منصبه قويدر بن محمد الذي دفع 1000فرنك (A.O.M , 2006, 2H87).

لا شك أن هذه الممارسات قد كانت لصيقة بعدد كبير من القياد، فقد أبرز شريف بن حبيلس ذلك حينما تحدث عن البلديات المختلطة وتناول وضعية القايد فقال:" توجد جيوش من الشيوخ الذين يتسربلون بالبرانيس، يتسمون ساعة "قايد" وساعة "آغا"و ساعة شيء آخر... وإذا كانت ثلة منهم لا تقوم بالتجاوزات المشينة، فإن أغلبهم يقبل بطيب خاطر أن يغمض عينيه حينما تقدم له هدايا وأعطيات من قبل أصحاب المصالح وحتى أصحاب الشكاوي ممن يأتون بقوارير العسل أو الزبدة... لذلك فإن الخروف الذي يهدى إلى القايد ليلة العيد دون مناسبة و"الدورو" الذي يوضع في جيب ابنه أو جيب حواليه بمعزل عن عيون الناظرين والذي يسمى البركة ... كل هذا لا يصدم أحدا و لايثير استغرابا. إنه النظام العادي للأشياء منذ 1870 وقبلها أيضا للأسف الشديد"(بن حبيلس، 2009،صفحة 41-42). لذلك وجدنا أن بن حبيلس يدعو السلطات إلى التدخل لاتخاذ التدابير الرادعة فيقول:" إن هناك من يسلب أشياءا من جيوب رعاياه سلبا للاغتناء السريع، هؤلاء لابد من اتخاذ التدابير الرادعة في حقهم من قبل الإدارة، وكذلك في حق معينيهم الذين يغتنون إلى جانبهم من خلال عمليات أصبحت معروفة مثل "الدبارة" فيما يتعلق بالأراضي الجماعية و"البشارة" فيما يتعلق باستعادة الأغنام المسروقة..." (بن حبيلس، 2009، صفحة44). ويذهب النقيب هقوني Hugonnet إلى اتهام القياد بأنهم يتخذون من كل شيء وسيلة لكسب المال إذ يقول:" يقوم القايد بتقديم هدايا، فتتولى القبيلة دفع ثمنها، ويقوم القائد بعملية البناء، لكن الدفع تتولاه القبيلة... يولد للقايد أولاد فتتولى القبيلة عن مشاركتها فرحة القايد بالدفع..." (زوزو، 2009 ، صفحة179). وبذلك فهو يُحمل المسؤولية على القياد ويتجاهل النظام الاستعماري الذي يغض الطرف عن ممارسات وسطائه مع الأهالي ليضفي عليهم هالة من خلال منحهم برنوسا بقماشه القرمزي، وسلطة رمزية تقتضي منهم ممارساتها.

تعلم الإدارة الإستعمارية أن رواتب القياد غير كافية تماما وأنها قليلة مقارنة بالخدمات التي تطلب منهم مثل استقبال الضيوف وإبداء الكرم والإنفاق عليهم. وبما أن وظيفة القايد تجبره على تحمل مصاريف معتبرة من آجل المحافظة على الواقع الإجتماعي المتماشي مع منصبه الذي يملك جانبا إداريا وآخر شكليا (بن حبيلس، 2009، صفحة 51) فإن الخلل في منظومة الحكم الاستعمارية يتحملها البسطاء من الأهالي.

لقد أثارت هذه الشكاوي آل بن قانة حيث اعتبروا تلك العرائض والشكاوي اتهامات باطلة، فقد أرسل محمد الصغير بن قانة بتاريخ 12 جوان 1876 برسالة يدافع فيها عن آله ويفند الاتهامات، ويبدو أنه قد اطلع على عرائض البوازيد وهذا يؤكد نفوذه مع ضابط المكتب العربي ببسكرة.

لقد اتهم البوازيد بإثارة التشويش و الانتفاضة (النفاق) وألقى بالتهمة على محمد بن يحي بن عبد الله و (الدرويش) -كما يسميه- أحمد بن عياش، و في رسالته قدم معلومات مهمة عن عائلة بن قانة، وما قدمته من خدمات في سبيل فرنسا إبان انتفاضة البوازيد، فذكر أن خمسة من خدام آل بن قانة قتلوا وجرح عشرة منهم في هذه الانتفاضة، و قد خسرت العائلة 30 حصانا بين جريح و قتيل، كما أصيب محمد الصغير بن قانة في رأسه، ومات من محلته جنديان، وأثنى على شجاعة و دور ابنه محمد بن بوعزيز بن قانة قايد السحاري في إخماد انتفاضة 1876 بالعامري والزيبان (A.O.M,2006 ,2H87)، وبذلك فقد أعطت لنا الوثيقة بعضا من المعلومات حول خسائر آل بن قانة في انتفاضة العامري وهو ما لا نجده في التقارير الإدارية الفرنسية.

تسمح لنا الرسائل الموجهة الى الإدارة الاستعمارية بتأريخ الانتفاضات كشأن انتفاضة العامري حيث سمحت لنا رسالة الشيخ مبارك بن السعيد الموجهة للسلطات الفرنسية بالتعرف على حالة معسكر المنتفضين في العامري سنة 1876. فباعتباره من الشيوخ، وصل للشيخ مبارك أمر بتاريخ 27 مارس 1876 يطلب منه الالتحاق بمعسكر الفرنسيين قبل 5 أيام إلا أنه أجاب بعدم قدرته على الالتحاق، ومقابل ذلك قدم معلومات لم نعثر عليها في الكتب أرخت لهذه الانتفاضة، فقد أكد فيها أن البوازيد اتفقوا على عدم السماح لأي شخص بالخروج من العرش للالتحاق بالفرنسيين، وبأنهم قد وضعوا على العرش 40 رجلا للتحكم فيه و 20 من الأعيان(الكبار) ليتدبروا أموره، وقد اتفقوا على أن كل من يشق عصا الطاعة تؤخذ منه أمواله ويحرق بيته. على هذا الاساس ربما برر الشيخ مبارك بن السعيد للفرنسيين عدم قدرته للالتحاق بهم. , A.O.M, 2006) 2H87)

استطرد الشيخ في رسالته بتقديم معلومات للفرنسيين تفيد بأن العرب وكافة الزاب الغربي راسلوا البوازيد وأبدوا استعدادهم مشاركتهم الانتفاضة ضد الفرنسيين، و هذا يعني أن انتفاضة

1876 بالعامري لم تكن مقتصرة على البوازيد فحسب بل حتى أعراش باقي الزاب الغربي. (A.O.M,2006 ,2H87)

تقدم لنا رسالة أخرى شكوى رفعها سكان لقصر بالزاب الشرقي ضد القايد أحمد بناصر (بن الحسين) الذي قام بشق ساقية في ترابهم، وهو في الواقع ليس له تراب في منطقتهم، و لا لأبيه من قبل كذلك مما سيضر بهم وبالزاب على اعتبار أنه سيستولي على الماء ويضر بمحاصيلهم. طالب هؤلاء من الحاكم العام الفرنسي التدخل في الأمر لأن ذلك سيجعلهم فقراء، وقد ذكروه بأنهم قد قدموا الخطية الحربية بانتظام وقد كان مبلغها 2500 فرنك، لترتفع الى 3000 فرنك سنة الشكوى وهو ما سيجعلهم غير قادرين على تسديدها إذا ما أضيفت إليها الخسائر التي سيتكبدونها من شق الساقية من طرف أحمد بن ناصر (Sifou, 2003-2004, p279). هذه المعطيات تسمح لنا بمعرفة مقدار الغرامات المفروضة على السكان، وتسمح لنا كذلك بمعرفة تاريخ إنشاء السواقي في لقصر و نفوذ آل بن ناصر.

أما الشكاوي التي ترفع ضد الأحكام القضائية فهي كثيرة خاصة تلك المرسلة من المنفيين عقب انتفاضة 1876. تسمح لنا هذه الشكاوي بمعرفة معاناتهم مع المنفى والغربة و ترسم لنا صورة تعلقهم بأهلهم وأرضهم ورغبتهم الجامحة في العودة الى أهاليهم، تبين لنا أشكال القمع الفرنسي، وعراقيل إدارته تجاه هؤلاء حتى بعد أن استفادوا من العفو بعد سنوات من النفي، غير أن غالبيتهم لم يتمكنوا من العودة الى وطنهم كشأن الشيخ علي بن الرغيس من زاوية بن واعر الشرفة بمليلي.(A.O.M,2006 ,2H87)

تعطي لنا هذه لنا هده العرائض صورة عن حجم المأساة التي لحقت بالمنتفضين، وحجم التشتيت الذي لحق بالأسر كحال هذا الشاكي الذي قسمت عائلته وهو من أولاد أدريس. أُبعد جزء من عائلته الى بريكة، وجزء آخر منها بتيارت، وهو يطالب السلطات بلمّ شمل عائلته فقط دون أن يطالب بالعودة الى العامري أين توجد ممتلكاته التي صُدرت منه.(A.O.M ,2006 , 2H87)

إن هذه النماذج تمنح لنا الصورة الغائبة في الكتابات التاريخية التي تعتمد في الغالب على التقارير العسكرية والإدارية الفرنسية و تتناسى صوت الأهالي من خلال عرائضهم وشكاويهم، ورغم أن هذه الشكاوي لم تعبر عن كل الحقائق المريرة التي كان يعانيها المجتمع الجزائري الأهلي خوفا من تسليط العقاب على أصحابها، ورغم أن أغلب هذه الشكاوي قد لحق بها الإهمال و الإتلاف من طرف الإدارة الاستعمارية غير أن المتوفر منها في دور الأرشيف يعد كما وافرا يسمح للباحثين بتغطية بعض مكامن النقص في الكتابات التاريخية حول تاريخ المقاومة والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي و حتى السياسي.

5-خاتمة

إن التاريخ يكتب بالوثائق، فلا تاريخ بدون وثيقة، والوثائق على اختلاف أنواعها هي أداة مهمة للمؤرخ، لكن ليست هدفا في حد ذاتها أو غاية يعتقد الباحث أنها واقع مسلم به. فالوثائق يجب أن تتعرض للنقد الباطني والخارجي السلبي والايجابي.

إن العرائض والشكاوي التي أرسلها الأهالي للدوائر الفرنسية، والتي أتلف كثير منها ولم يصفف إلا النزر القليل منها، تسمح لنا وتساعدنا على كتابة تاريخنا من زوايا مختلفة دون الاعتماد على زاوية الرؤية الأحادية الفرنسية والتي تعتمد على تقارير الإدارة المدنية والعسكرية الفرنسية فحسب. ولكن على الباحث ضرورة التفطن لسياق وطبيعة العريضة وصاحب العريضة حتى يتسنى له إدراك مدى صدقيتها.

إن الشكاوي المختلفة التي قدمت من أهالي الزيبان حول الغرامات والضرائب والعقار و الأحكام القضائية وممارسات القياد والمكاتب العربية تسمح لنا بكتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي للمنطقة من عدة زوايا، وتسمح لنا ببعث المشهد الحقيقي بعيدا عن أحادية المصدر الذي كتبت به المدرسة التاريخية الاستعمارية بإبعادها المصادر المحلية. ولا شك أن موضوع العرائض والشكاوي يفتح الأفاق أمام الباحثين للخوض في الدراسات الاجتماعية و الاقتصادية والتي تبقى شحيحة في دراساتنا التاريخية.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

1.أجيرون، شارل روبير (2007). *الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919* ج 1، تر: حاج مسعود. الجزائر: دار الرائد.

2.بن حبيلس، شريف(2009). *الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي*. تر :عبد الله حمادي وآخرون. قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.

3.بن منصور، عبد الوهاب (2000). *مسؤولية المؤرخ*. مجلة أمل. 21. 5-8.

4.زوزو، عبد الحميد (2009). *نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-190*. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع.

5.السعداني، خليل(2000). *مقاربة منجية في كتابة التاريخ الاستعماري: لويزيانا الفرنسية في منتصف القرن الثامن عشر نموذجا*. مجلة أمل. 21. 26-33.

6.سيفو، فتيحة (2007). *عرائض الجزائريين ضد السياسة الاستعمارية العقارية*. أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 -1962. الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

7.سيفو، فتيحة (2010). *الكتابات الإحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830-1914*. مجلة عصور. 9 (1). (33-39)

8.قنان، جمال (2016). *قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر*. الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد

9.مرمول، محمد الصالح (2013). *قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغربية : تونس، الجزائر، المغرب*، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.

10.واضح، مداني (2008). *أهمية المصادر التاريخية عند المؤرخ*، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، 5(10). 149-159.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1.A.O.M, 2H87

2.Fatyha Sifou, La Protestation Algérienne contre la domination Français; plaints et pétition (1830-1914) D.E.A,Université Aix-Marseille, 2003-2004

الملاحق:

ملحق 1: عريضة البوازيد للادارة الاستعمارية (A.O.M,2006 ,2H87)

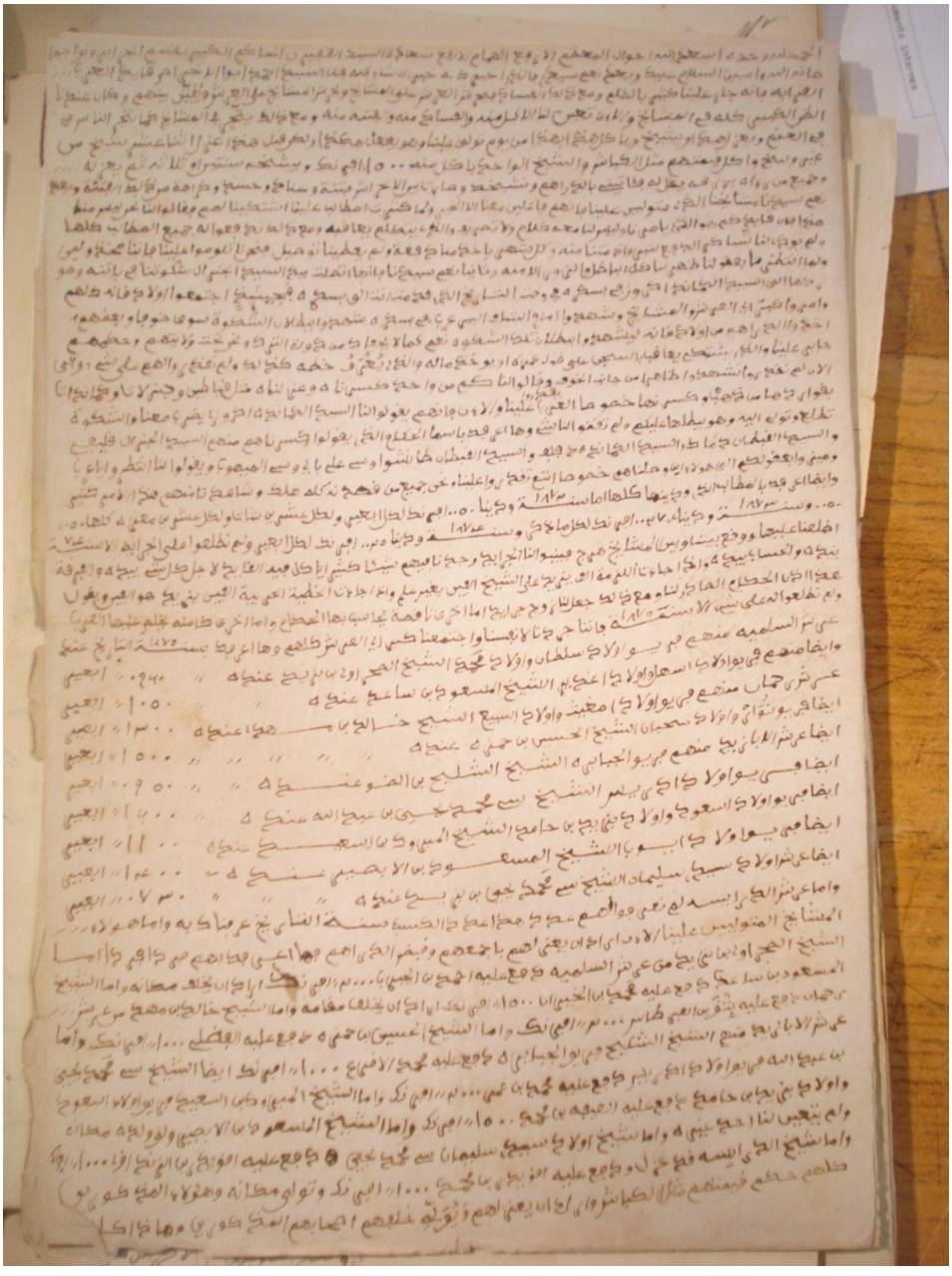

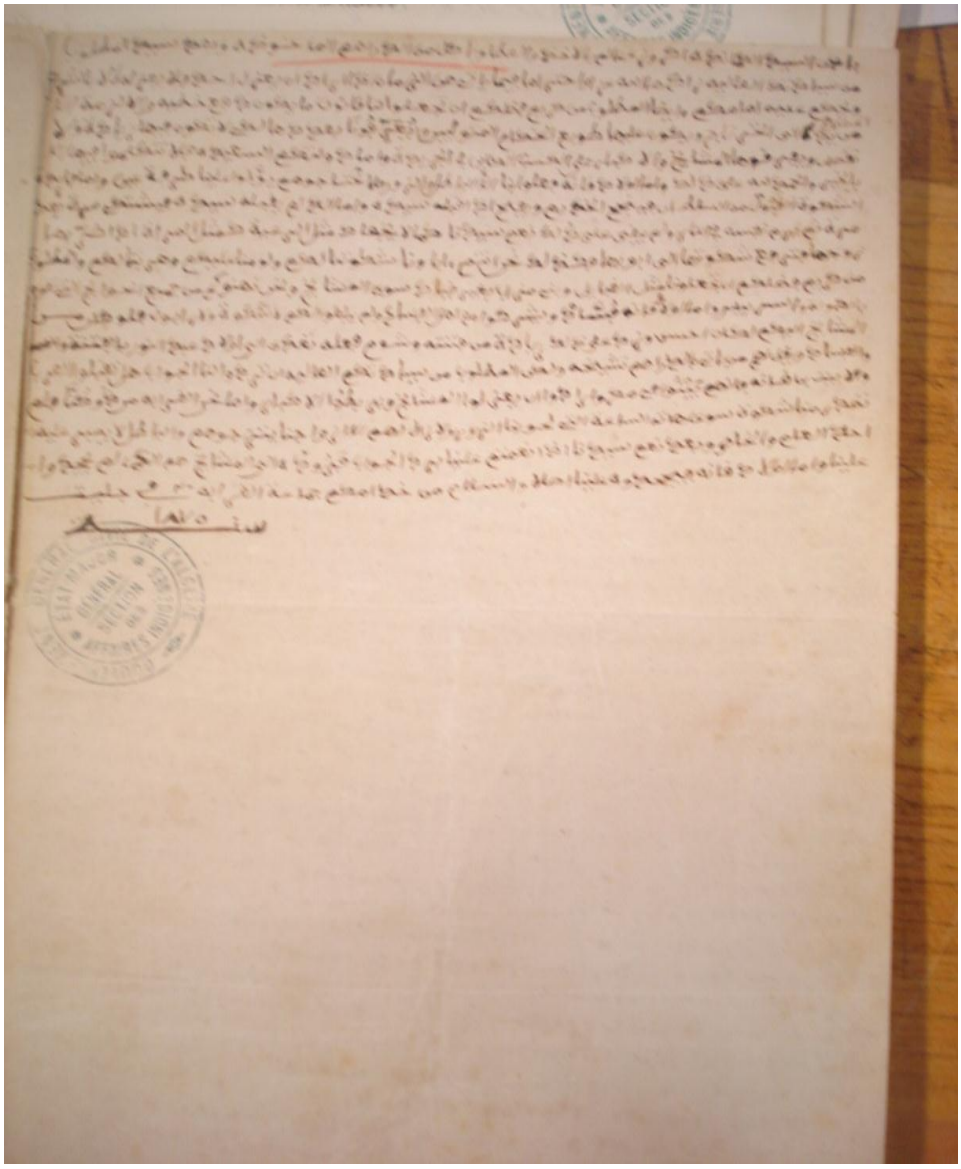

ملحق 2: رسالة بن قانة (A.O.M,2006 ,2H87)

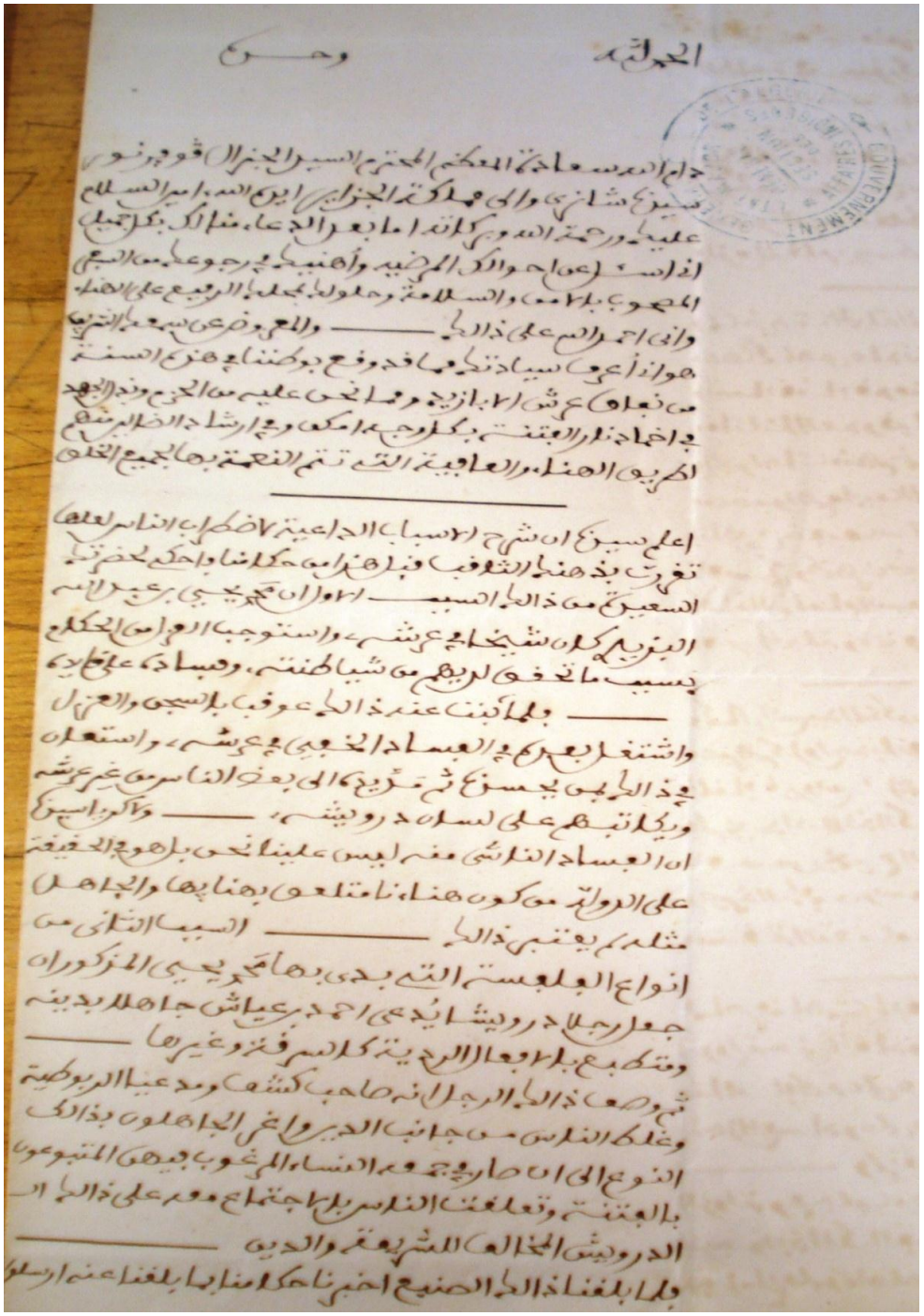

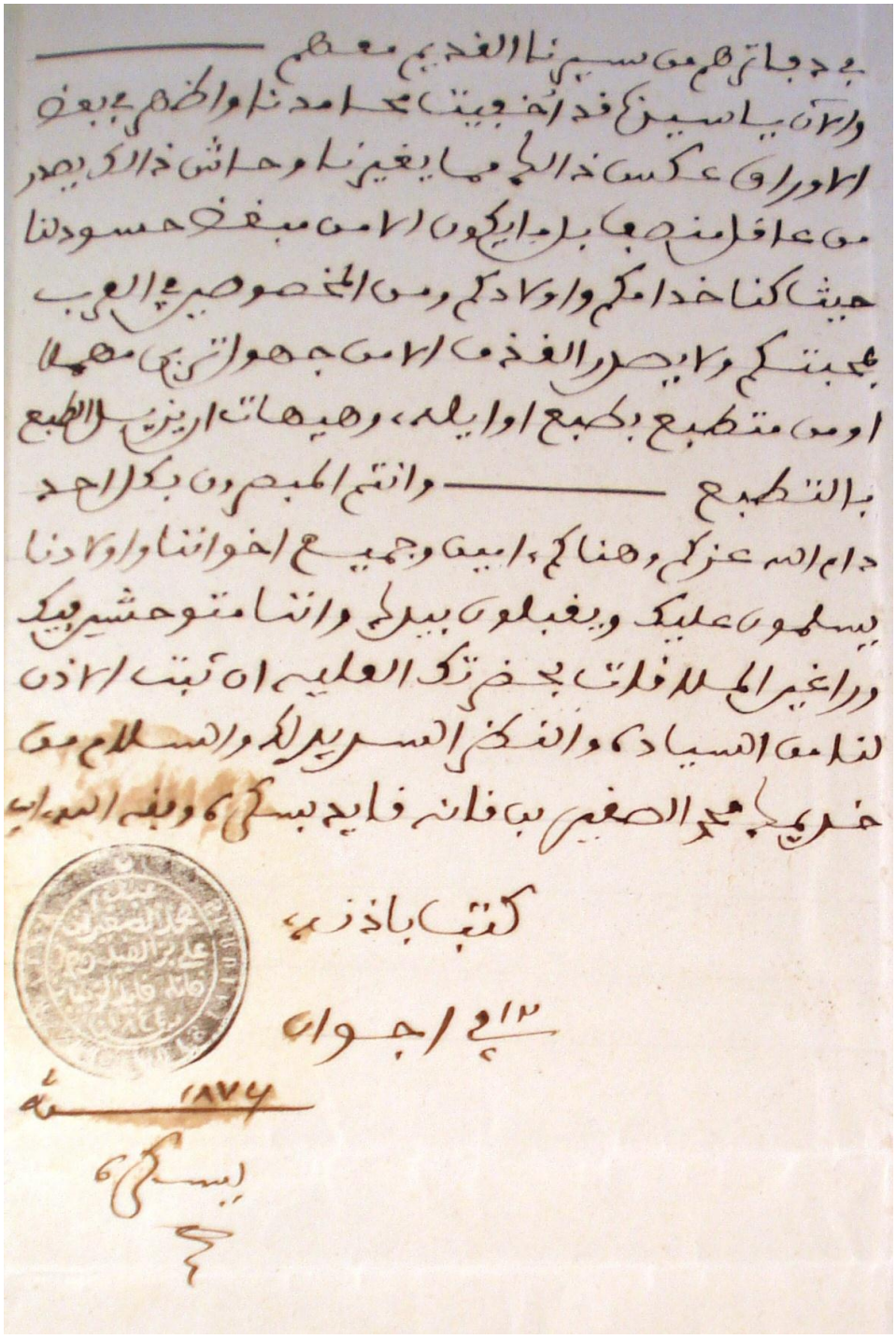

ملحق3: رسالة: الشيخ مبارك بن السعيد (A.O.M,2006 ,2H87)

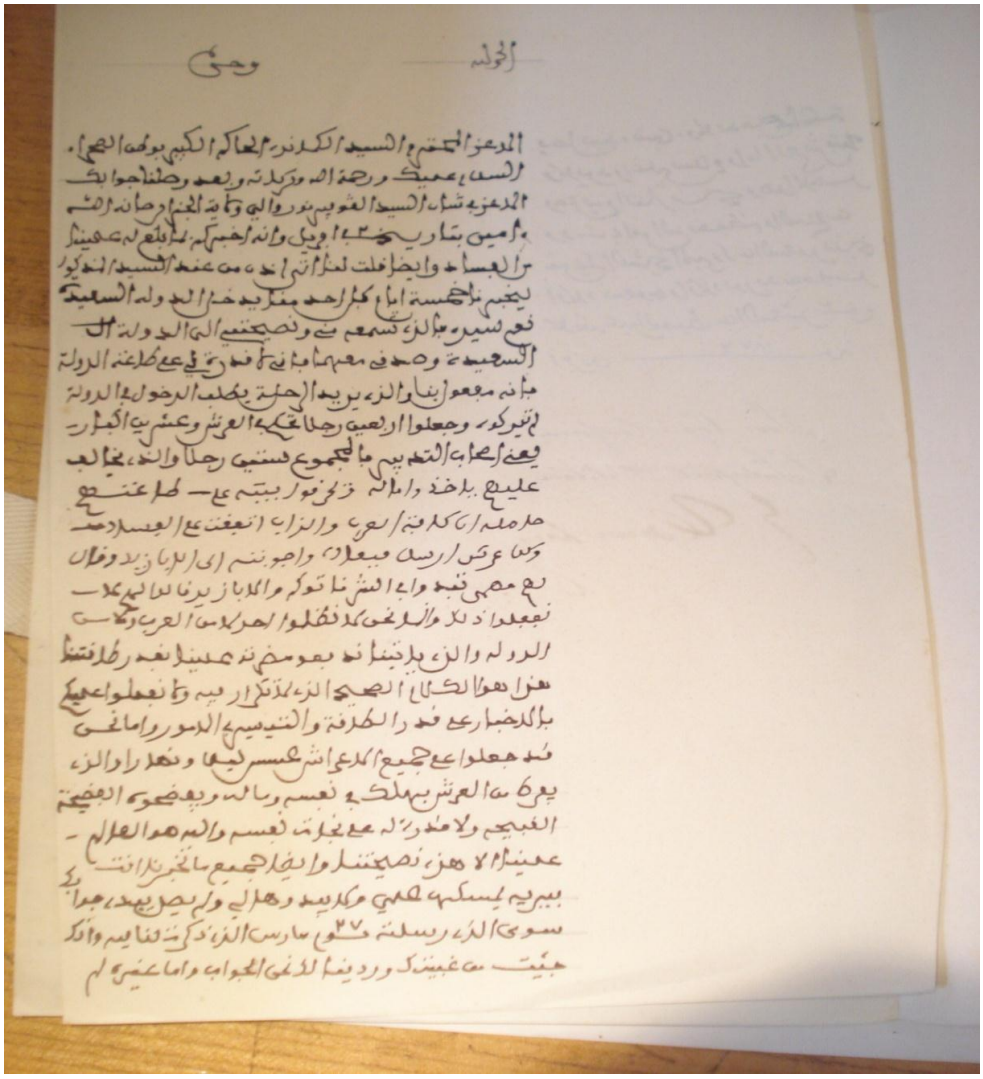

ملحق 4: رسالة العمراوي بن بهاص (A.O.M,2006 ,2H87)